مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

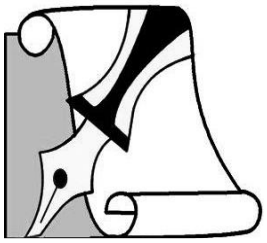

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

لولا جلسات الحوار الثلاثية، التي لامست بحث كل النقاط الخلافية، دون التوصل إلى حلول أو مقاربات للحلول، كان المشهد السياسي الداخلي عبارة عن رتابة منقطعة النظير خاصةً وأن الحكومة قلّصت إجتماعاتها، والتفاؤل بإيجاد الحلول البيئية والسياسية والإجتماعية للمشكلات القائمة قد تبدّد إلى درجة العجز عن إيجاد الحكومة الحل لتلوّث نهر الليطاني. كل ذلك ترافق مع جمود في الإهتمام الدولي بلبنان وقضاياه بانتظار ما ستسفر عنه وقائع الميادين المشتعلة وعلى رأسها الميدان السوري خاصّةً في مدينة حلب.

مجلس الوزراء يترك البنود الكبرى لطاولة الحوار:

المراقب للحراك الحكومي والأقطاب الأساسيين في الدولة، خاصة خلال الأسبوعين الماضيين، يتوصل بداهةً إلى نتيجة مفادها أن طاولة الحوار الوطني، برئاسة الرئيس نبيه بري، حلّت مكان كل المؤسسات الرسمية، وباتت تتصدى لبحث القضايا التي هي من إختصاص رئاسة الجمهورية الشاغرة، والمجلس النيابي المعطل، والحكومة التي ارتضت لنفسها أن تكون حكومة بمستوى تصريف الأعمال، لذلك أرجئ مجلس الوزراء في جلستيه المنعقدتين خلال الأسبوعين الماضيين بحث كل الملفات الحساسة أو الخلافية، الكبرى منها والصغرى، واكتفى بتمرير البنود الإجرائية العادية، كل هذا من أجل ضمان عدم إنفجار الحكومة من الداخل على خلفيات الصفقات والمشاريع، في الوقت الذي يتحاور فيه الأقطاب المشاركون في الحكومة وخارجها على طاولة الحوار لمدة ثلاثة أيام متتالية.

لكن، على ما يبدو، فإن مدير عام أوجيرو عبد المنعم يوسف، سيدفع ثمن الفساد المستشري في قطاع الإتصالات، والذي فُتح على مصراعيه في الأشهر الماضية، وكان الحزب التقدمي الإشتراكي ووزرائه في الحكومة رأس حربة في محاربة عبد المنعم يوسف والتصويب عليه، على خلفيات لا تتعلق بحرص وزراء التقدمي على المال العام بقدر ما تتعلق بخلافات شخصية ومصلحية بين يوسف وزعيم التقدمي الإشتراكي. ففي جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٨ طالب الوزير وائل أبو فاعور بإقالة عبد المنعم يوسف من منصبه، وتعيين بديل عنه، طارحاً إسم عماد كريدية المحسوب على سعد الحريري، الأمر الذي أظهر الموضوع وكأنه مسرحية مركّبة بين التقدمي الإشتراكي والمستقبل، فالمستقبل تخلى عن حارس مصالحه لسنوات طويلة في قطاع الإتصال لإرضاء جنبلاط، وجنبلاط ردّ التحية بتبني الإسم الذي يريده الحريري كبديل عن يوسف، وبعد نقاش لهذا الأمر في مجلس الوزراء وافق الجميع على المبدأ لكن مسألة الإقالة والتعيين تأجلت إلى جلسة لاحقة.

بهذا الشكل يتلهّى الوزراء في مجلس الوزراء تاركين قضايا مصيرية بالنسبة للمواطن اللبناني وخزينة الدولة دون البحث في التجديد لشركتي الخلوي، إلى بحث تلزيم النفط والغاز، إلى تلوث الشواطئ والأنهار

اللبنانية (الليطاني والعاصي)، وصولاً إلى زيادة الحد الأدنى للأجور وتثبيت الناجحين في إمتحانات مجلس الخدمة المدنية، إضافةً إلى الأزمات التي باتت جزءاً من حياة المواطن المتمثلة بالكهرباء والمياه والفساد المستشري... إلخ. لكن لسان حال المواطن مع حكومته أن من يرجو الحلول من هكذا حكومة كالمستغيث من الرمضاء بالماء.

إنتخابات رئاسة الجمهورية:

بعد أن أعلن النائب سليمان فرنجية قبل شهر ونصف إستعداده للتخلي عن ترشحه لرئاسة الجمهورية، إذا حصل توافق على إنتخاب الجنرال ميشال عون، أعلن فرنجية بتاريخ ٢٠١٦/٧/٣٠ وبعد لقاء له مع رئيس مجلس النواب نبيه بري أنه لن يتراجع عن ترشحه، وأن لا مجال للتراجع إلى الوراء إلا في حالة واحدة وهي حصول إجماع كامل من قبل كل الأطراف على إنتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية أو التوافق على مرشح ثالث.

كلام فرنجية ليس مزايدة كلامية، فالرجل معروف بثباته على مواقفه التي يتخذها، وبمصداقية القول ووضوح الرؤية، فما قاله ليس كلاماً من أجل الكلام، وعليه فإن فرنجية لن يتراجع عن ترشيح نفسه للإنتخابات الرئاسية، إذا تخلى سعد الحريري عن هذا الترشيح، وبقي الرئيس بري ووليد جنبلاط داعمين له على سبيل المثال.

كلام فرنجية هذا يأتي في لحظة حساسة جداً فيما يتعلق بالإستحقاق الرئاسي، فوليد جنبلاط أرسل برسالة إيجابية لعون مفادها أنه مستعد للنزول إلى مجلس النواب وإنتخاب عون إذا كان ذلك في مصلحة لبنان ويؤدي إلى إنهاء الفراغ الحاصل في سدة الرئاسة، وسعد الحريري، وفقاً لمعلومات شبه مؤكدة، يخطط لإستدارة تؤدي إلى التخلي عن ترشيح فرنجية وعقد "إتفاق حكم" مع عون قبل إعلان تأييد الحريري لإنتخاب عون، وتجزم أوساط مقربة من الحريري أن هذا التوجه الجديد الذي سوّق وروّج له الوزير نهاد المشنوق بات قناعة عند الحريري، وأن هذه القناعة نابعة من رغبات الحريري وحاجاته بالعودة إلى الحكم كرئيس للحكومة، ومن معرفته الراسخة بأن ترشيح سليمان فرنجية قد استنفذ الغرض منه ولم يحقق الهدف الذي أراده منه الحريري، وأن لا خيار أمام الحريري للعودة إلى رئاسة الحكومة إلا بعقد "إتفاق حكم" كامل مع عون يقضي بـ:

١ . إنتخاب عون رئيساً للجمهورية.
٢ . تعهد عون بتبني إسم سعد الحريري لرئاسة الحكومة طيلة عهد عون في رئاسة الجمهورية.
٣ . التوافق مع عون على قانون للإنتخابات النيابية يتبنى طرحاً جديداً، ويأخذ بهواجس سعد الحريري.

ويتبنى هذا الخيار ويدعمه سمير جعجع الذي سعى لإقناع سعد الحريري به أيضاً، على قاعدة أن عون أفضل لسعد الحريري من سليمان فرنجية، فعون حديث العهد في العلاقة مع حزب الله، وحزب الله ينادي بعون لأنه يريد التعطيل لكنه في الحقيقة لا يريد لعون أن يصل إلى رئاسة الجمهورية، في حين أن سليمان فرنجية هو حالة إيرانية . سورية لا تخالف رأي حزب الله أبداً بدليل أن فرنجية لم ينزل إلى مجلس النواب نزولاً عند رغبة حزب الله، حتى ولو كانت جلسة مجلس النواب لانتخابه رئيساً. وتضيف المعلومات أن الحريري، الذي يفتش عن مخرج من ورطته، سأل جعجع هل تضمن نزول عون إلى مجلس النواب إذا أعلنت تأييده لرئاسة الجمهورية، فأكد جعجع أن عون غير فرنجية وهو سينزل بالتأكيد حتى ولو لم ينزل حزب الله، ويتابع جعجع: "في حال تبنيت أنت إنتخاب عون ولم ينزل حزب الله لإنتخابه فإن هذا الأمر سيشكل نصراً كبيراً لنا وسيخسر حزب الله كل مصداقيته في الشارع المسيحي".

وتضيف المعلومات أن الحريري أبدى قناعته أمام جعجع بأن لا خيار للخروج من الفراغ، إلا بإعلان دعمه لانتخاب عون في إطار إتفاق حكم متكامل معه، ولكن الحريري متريّث في إعلان موقفه من ذلك تخوفاً من الكلفة والثمن الذي سيدفعه في حال تبني ترشيح عون، حيث قال لجعجع: "لقد خسرت نصف شعبيتي بترشيح سليمان فرنجية، وسأخسر النصف الآخر في حال تبني ترشيح عون".

بناءً على ذلك فإن سعد الحريري يتريث في ترشيح عون للأسباب التالية:

١ . الحصول على ضوء أخضر سعودي.

٢ . تحضير البيئة الشعبية المؤيدة له لمثل هذا الإنقلاب.

٣ . التفاوض الثنائي مع عون للإتفاق معه على البنود الثلاثة الآنفة الذكر.

وبالتالي فإن إعلان الحريري لتأييد إنتخاب عون دونه عقبات كثيرة، وهي وإن تذللت فإنها تحتاج لوقت طويل.

المشنوق يقول: بري يعرقل إمكانية قبول الحريري بعون

ينقل البعض عن الوزير نهاد المشنوق قوله: "يجب التوقف ملياً أمام الكلام الذي أعلنه سليمان فرنجية في ٢٠١٦/٧/٣٠ بعد لقاء مطول مع الرئيس نبيه بري، لأن في كلام فرنجية نفحات من نفس الرئيس بري، الذي يبدو أنه أقنع فرنجية أنه ماضٍ بدعمه لرئاسة الجمهورية حتى ولو تخلى عنه الحريري، لذلك ربط فرنجية تخليه عن الترشيح لعون بحصول إجماع على عون". ويرى المشنوق في هذه الخطوة محاولة من الرئيس نبيه بري لمنع الرئيس الحريري من تأييد الجنرال عون، وتعقيد إمكانية إنتخاب عون رئيساً للجمهورية، وقد وضعت

أوساط المشنوق زيارة الحريري لنبيه بري في ٢٠١٦/٧/٣٠ في سياق إستطلاع الحريري لحقيقة الموقف قبل الإقدام على أي تغيير.

في هذه الأثناء يؤكد المشنوق أن معارضة السعودية لدعم ترشيح عون ناتج عن تحريض تيار المستقبل عليه في السعودية وأن المسؤولين السعوديين سيؤيدون ترشيح عون إن قدم المستقبل لهم قراءة جديدة تبين أن إنتخابه أفضل للمستقبل ويعزز دور السعودية في السلطة الجديدة ويُعقد الأمور على حزب الله الذي يجد في الفراغ فرصته للتصرف وكأن الدولة غير موجودة.

جعجع يواصل هجومه على حزب الله في الموضوع الرئاسي:

يستمر سمير جعجع في هجومه على حزب الله من زاوية الإستحقاق الرئاسي محملاً الحزب مسؤولية عدم إنتخاب عون، نافخاً في بوق الفتنة بين الحزب والتيار الوطني الحر، في محاولة منه لإستمالة الشارع المسيحي وتكتيله بوجه حزب الله من جهة، وإرضاء السعوديين وإثبات استمراره في مشروعهم الإقليمي المعادي لحزب الله وإيران على الرغم من ترشيحه لعون من جهة ثانية.

وهذا ما يدأب جعجع على تكراره باستمرار في لقاءاته وإطلالاته الإعلامية، ففي تاريخ ٢٠١٦/٧/٢٩، وأثناء استقباله لوفد من بلدة تنورين قال جعجع: "إن حزب الله جزء من الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة.. وإيران تسعى لإبقاء الرئاسة في لبنان معلقة من أجل مقايضتها بثمن ما، ألا وهو إبقاء بشار الأسد في سورية، الأمر الذي ترفضه دول الخليج والغرب" وتابع: "إن حزب الله لا يريد الجنرال عون رئيساً لأن الحزب الآن أمام خيارين: إما جمهورية قوية وحزب ضعيف، وإما حزب قوي وجمهورية ضعيفة لذلك فإن الحزب يُفضل بقاء الوضع على ما هو عليه".

تفاؤل عون غير مبرر:

أشاعت أوساط الجنرال عون وتكتله النيابي أجواء تفاؤل كبيرة وواسعة بإمكانية التوصل لتوافق على الملف الرئاسي مع سعد الحريري وتياره، خلال الشهرين المقبلين على أبعد تقدير، معتمدين على ما نقله نهاد المشنوق للجنرال عون حول المساعي الجارية من قبل المشنوق لإقناع الحريري بالمضيّ بإتفاق بينهما على الحكم للمرحلة القادمة يأتي بموجبه عون رئيساً للجمهورية والحريري رئيساً للحكومة، على النحو الذي سبق وأشرنا إليه في السياق، لكن تفاؤل الجنرال عون يبدو مبالغاً فيه، وناجم عن رغبة عون بحصول مثل هذا الإتفاق أكثر من كون التفاؤل ناجماً عن إمكانيات ومؤشرات ومعطيات واقعية.

***قراءة بانورامية في مواقف الأطراف من الإنتخابات الرئاسية:**

بعيداً عما يتمناه هذا الطرف أو ذاك، أو ما يقدر عليه هذا الطرف أو ذاك، في الإنتخابات الرئاسية، يبدو أن الثابت الوحيد في هذه الإنتخابات أنها لعبة معقدة قرر الكبار فيها تأجيلها وربطها بملفات كبرى في المنطقة، وتركوا الصغار في الداخل اللبناني يتخبّطون في حيرتهم، ومحاولاتهم وخياراتهم ورهاناتهم، ولعل بعض هؤلاء الصغار باتوا يدركون هذه الحقيقة، إلا أنهم مستمرون في محاولة التذاكي على من يمثلون، فيلقون التهم جُزافاً على هذا الطرف أو ذاك بالتعطيل تارة، ويسعون لمحاولة إثبات قدراتهم تارة أخرى، إلا أن محاولاتهم هذه تزيد من غرقهم في وُحول الخيارات الخاطئة التي سرعان ما يتراجعون عنها، هذا الأمر هو الذي أوقع الرئيس سعد الحريري وتياره السياسي، عندما راهن على أن التذاكي بترشيح سليمان فرنجية سيحرج حزب الله، وسيؤدي بالتالي إلى إنتخاب فرنجية رئيساً للجمهورية، إلا أن هذا الترشيح عقّد الأمور، وخلط الأوراق، وزاد الأزمة تشابكاً، وأفقد الحريري مصداقيته وبعضاً من شعبيته وكثيراً من حلفائه، ودفع بسمير جعجع للذهاب بعيداً جداً عن الحريري بتأييد ميشال عون في وجه سليمان فرنجية، في الوقت الذي بقي فيه حزب الله على مواقفه.

التذاكي نفسه يبدو أن الحريري يريد تكراره مجدداً فهو في وارد الإقدام على التخلي عن ترشيح سليمان فرنجية لمصلحة ميشال عون في إطار "إتفاق حكم"، إلا أن مثل هذه الإستدارة الجديدة للحريري لن يكتب لها أن تبصر النور، وفي حال أبصرت النور لن يكتب لها النجاح، لأن قرار إنتخاب رئيس للجمهورية ليس بيد الحريري إنما بيد السعوديين الذين اتخذوا موقفاً واضحاً من ميشال عون، ولن يتراجعوا عن هذا الموقف كرمى لعيون الحريري أو غيره، مهما حاول الحريري وجعجع والمشنوق التسويق لصحة الخيار بانتخاب عون لعدة أسباب أهمها:

١ . أن جعجع والحريري وقوى ١٤ آذار ومعهم وليد جنبلاط هم من حرّضوا السعودية على عون سابقاً ووصفوه بالشيطان ونعتوه بشتى نعوت العمالة لإيران، فكيف لهم أن يصوّروه اليوم على أنه الخيار الصائب للسعودية.

٢ . أن السعودية لا تعرقل ملف الإنتخابات الرئاسية من أجل مصالح الحريري وقوى ١٤ آذار، بل لأنها تربط هذا الملف بمصالحها هي، وبملفاتها التي تخوض غمارها في كل المنطقة، وبالتالي فإن السعودية إما أن توصل رئيس تحدي لإيران وحزب الله وسوريا وهو أمر لا تستطيعه، وإما أن تعرقل إنتخاب الرئيس إلى حين عقد الصفقات في المنطقة فتسّهل إنتخاب الرئيس مقابل حصولها على مكتسبات في ساحات أخرى، وهو أمر لم ينضج بعد، لذلك فإن محاولات الحريري وجعجع لا تعدو كونها لعبٌ في الوقت الضائع لن يثمر أهدافاً في المرمى.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إذا أحسنّا الظن في عقول اللاعبين الداخليين في لبنان، أن جعجع يدرك أن السعودية لا تريد عون رئيساً، لكنه يريد الهروب إلى الأمام بالهجوم على حزب الله وتحميله المسؤولية، وأن سعد الحريري يدرك أن السعودية هي التي تعرقل إنتخاب عون رئيساً للجمهورية لكنه يحاول مدفوعاً بالحاجة الشخصية، لمحاولة إقناع السعودية أن إنتخاب عون مكسباً لها، وإحراجاً لحزب الله الذي يستغل الفراغ الرئاسي للسيطرة على الدولة. لكن إذا كان جعجع والحريري يصدقان أن حزب الله لا يريد عون رئيساً للجمهورية فإن المشكلة تصبح في قدراتهما العقلية لا خياراتهما السياسية.

جاءت طاولة الحوار الثلاثية في أوائل شهر آب لتفرض بند الإنتخابات الرئاسية، بنداً رئيسياً عليها، فكان هذا البند باعتراف الجميع وإقرار الجميع البند الأول ومفتاح الحل لكل الأزمات التي تعاني منها البلاد، إلى درجة أن الرئيس بري قال: يجب أن يكون الحل ضمن سلة، وأول بنود هذه السلة إنتخاب الرئيس، وإلا فإن البلاد ذاهبة إلى كارثة، لأن عدم التوافق على سلة للحلّ يكون إنتخاب الرئيس في رأس قائمتها، سيؤدي إلى الذهاب لإنتخابات نيابية على أساس قانون الستين، محذراً من أن إجراء الإنتخابات على أساس الستين سيؤدي إلى حرب أهلية!

وعلى الرغم من جرس الإنذار الذي أطلقه الرئيس بري إلا أن جلسات طاولة الحوار الثلاثية أعادت الأمور عملياً إلى نقطة الصفر، وبددت حتى أجواء التفاؤل التي كان يشيعها التيار الوطني الحر وبعض أجواء المستقبل حول لقاءات ومباحثات ورسائل خلف الكواليس يمكن أن تفضي إلى إمكانية إنتخاب عون رئيساً للجمهورية خلال الأشهر الثلاثة المقبلة على أبعد تقدير؛ فما نتج عن طاولة الحوار:

. لا نتيجة واضحة حول آلية لانتخاب رئيس، ولا حول إسم معين يمكن الإتفاق عليه.

ـ عاد المستقبل إلى المربع الأول، فأعلن نوابه وممثليه رفضهم لإنتخاب عون، وأبدوا تمسكهم بترشيح سليمان فرنجية.

. تسلح عون بالصبر، وأكد جبران باسيل أن الجنرال عون لن يتراجع عن الترشيح إلا شهيداً شهيداً.

ـ تصلب سليمان فرنجية في موقفه مؤكداً أنه مستمر بالترشيح والمنافسة حتى النهاية، إلا إذا حصل توافق كامل على عون أو إسم آخر، بين جميع أفرقاء طاولة الحوار.

. حزب الله إستمر في موقفه الداعم للجنرال عون.

ـ القوات اللبنانية أكدت تمسكها بترشيح عون، وسعت من خارج طاولة الحوار، لأن القوات مقاطعة للحوار، إلى الإستمرار في محاولة إقناع المستقبل وزعيمه سعد الحريري بتبني ترشيح عون، إلا أن المستقبل ردّ على القوات بشكل مباشر وغير مباشر بأن لا غطاء شعبي ولا نيابي في التيار الأزرق لمثل هذه الخطوة، وأن التيار الأزرق ليس في وارد تقديم مبادرات مجانية من الآن فصاعداً.

. نبيه بري ووليد جنبلاط استمرا على مواقفهما الضبابية حول الأسماء، على الرغم من أن الرئيس بري أكد أنه يؤيد سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية، ولكن هذا التأكيد هو من باب الزكزة بعون، وربما رفع السعر الذي يريده للموافقة على عون رئيساً.

تيار المستقبل ورئاسة الجمهورية، لا مبادرات مجانية:

الاثنين، إستثنائياً، حضر رئيس تيار "المستقبل" النائب سعد الحريري، إجتماع كتلة "المستقبل" النيابية التي أوكل رئاستها منذ فترة طويلة للرئيس فؤاد السنيورة. أوحى الأمر وكأن ثمّة نقاشاً جدياً لا بد من أن يحسم قرار التيار بشأن ملف إنتخابات الرئاسة. في الإجتماع الذي استمر نحو أربع ساعات، تحدث الحريري مع نوابه عن ترشيح العماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية، متخطياً كل ما قيل سابقاً عن وجود فيتو سعودي على عون، وتناول ترشيح رئيس تكتل التغيير والإصلاح من باب المصلحة الشخصية والسياسية، في محاولة لإستعادة الحد الأدنى من المكتسبات التي خسرها تيار المستقبل سياسياً وشعبياً منذ خروج الحريري من السلطة عام ٢٠١١ لكنه اصطدم باعتراض معظم أعضاء الكتلة فيما شذّ عن سرب المعترضين كل من النواب: نهاد المشنوق، هادي حبيش وباسم الشاب الذي رأوا ضرورة درس تأييد ترشيح عون جدياً.

ولكن بعد استعراض آراء نواب الكتلة تبين أن هناك إنقساماً في إتجاهات عدة، أحدها يعتبر أن "من الأفضل طرح إسم محدد تنطبق عليه صفة التوافقية" وآخر يؤكد أن "المستقبل لن يستطيع إحداث خرق ما دام حزب الله مصراً على الفراغ في انتظار التسوية الإقليمية، وبالتالي ليس أمامنا سوى الانتظار" وثالث، وهو رأي الأغلبية "رفض إعتماد خيار العماد عون، لأنه غير مضمون، وهو قد ينقلب على أي إتفاق مع التيار وخصوصاً أنه يقود حملة تحت عنوان إسترداد الحقوق المسيحية في السلطة وأن الغالبية في التيار الوطني الحر تتهم تيار المستقبل بدعم الإرهاب" ورابع، ضمّ الأقلية في الكتلة، رأى أن "التفكير جدياً في خيار العماد عون يستحق أن يُعطى الأولوية، لأن الوضع الإقليمي والدولي لا يوحي بأن هناك تغييراً قريباً على مستوى الموازين.

لكن لماذا أقدم سعد الحريري على طرح قضية تبني ترشيح العماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية أمام "كتلة المستقبل" النيابية قبل حوالى الأسبوع؟

عندما دُعي نواب "المستقبل" إلى الجلسة الإستثنائية تلك التي ترأسها الحريري في "بيت الوسط" عشية اليوم الأول من ثلاثية الحوار الوطني، إعتقد معظمهم أن الإجتماع متصل باتخاذ موقف من القضايا المثارة في الحوار وأبرزها السلة المتكاملة، خصوصاً أن رئيس "التيار الأزرق" كان قد مهّد لذلك بسهرة جمعته ورئيس مجلس النواب نبيه بري قبل يوم واحد في عين التينة. غير أن الحريري فاجأ معظم نوابه عندما قدم عرضاً

سياسياً طرح فيه الإحتمالات المطروحة رئاسياً: إستمرار الفراغ الرئاسي، المُضيّ بتبني ترشيح سليمان فرنجية حتى النهاية، تبني ترشيح ميشال عون أو البحث عن رئيس توافقي.

من الواضح أن الحريري يملك أربعة خيارات وإذا أراد يستطيع جعلها عشرة خيارات لكن معضلته تكمن في إقتران هذا الخيار أو ذاك بالقدرة المنعدمة على ترجمة أي منها، وربما يتعادل في ذلك مع قوى لبنانية تملك خياراتها الرئاسية ولكنها لا تملك أيضاً القدرة على فرضها بحيث يتعادل الجميع في العجز وبالتالي في تشريع الأبواب أمام فراغ رئاسي مضى عليه أكثر من سنتين وشهرين... والحبل على الجرار.

صحيح أن سعد الحريري قال للبطريرك الماروني بشارة الراعي عندما اجتمعا في باريس "أنا مستعد للقبول برئيس ينكّل بي لمدة ست سنوات لكنني لست مستعداً لتحمل إستمرار الفراغ" ولكن هذه الجملة حمّالة أوجه، ويدرك معناها أقرب حلفاء "بيت الوسط" سابقاً، وهو رئيس "القوات" سمير جعجع الذي لم يتردّد قبل أيام في مخاطبة رئيس "التيار الوطني الحر" جبران باسيل بأن دعاه للصمود أكثر لأن الخيارات تضيق شيئاً فشيئاً... وعامل الوقت قد يكون لمصلحة "الجنرال".

الحقيقة التي يدركها جعجع ولا يجاهر بها علناً، ويتفق فيها مع ميشال عون هي أن عامل الوقت ليس لمصلحة الحريري لأنه يخسر كل يوم من رصيده باستمرار الفراغ نتيجة أزمته المادية والإهمال السياسي السعودي المتمادي لـ"قضيته". يريد الحريري تسوية تنتشله من مأزقه وتعيد فتح أبواب السرايا الكبيرة أمامه، وهو قرع الباب على هامش الحوار الثنائي في عين التينة عندما همس لمدير مكتبه نادر الحريري بسؤال في أذن أحد أعضاء وفد (حزب الله) عن موقف الحزب من رئاسة الحكومة، ما دام هناك أخذ ورد (رئاسي) بين "المستقبل" وعون، لكن الحزب، حسب المصادر "المستقبلية" لم يقدم الجواب الموعود، بل استمهل قبل أن يقدم رداً رسمياً فيما قالت مصادر محايدة إن الحزب أراد بذلك رمي الكرة في ملعب العماد عون، وذلك للقول إن الضمانات موجودة في الرابية وليس في أي مكان آخر.

لا الحزب يريد أن يعطي ضمانات مباشرة للحريري في موضوع رئاسة الحكومة، ولا الحريري يريد ضمانات من أي جهة على وجه الكرة الأرضية باستثناء "حزب الله"، يقود ذلك للإستنتاج إلى أن المسألة باتت تتجاوز رئاستي الجمهورية والحكومة وكل السلة التي يطرحها رئيس مجلس النواب، فـ"حزب الله" لم يعد يقبل بعد التضحيات اليومية غير المسبوقة والقابلة للإرتفاع على أرض سوريا، بأن يوافق على عملية تقليدية شبيهة بكل المسار الذي سلكته التسوية الداخلية منذ عام ٢٠٠٥ حتى الآن. هذه المزاوجة بين الخيارات على حد تعبير رئيس كتلة المستقبل النيابية، لم تعد تقنع الحريري نفسه، لأنه يعتبر أنها أوصلته فعلياً إلى ما هو عليه اليوم، لذلك يريد تسوية نهائية على قاعدة صلبة، برغم أن معطيات المحيط ووقائعه لا تشي بجهوزية لبنانية وإقليمية لطموح الحريري.

المسألة بديهية عند "حزب الله" وتتصل أولاً بضمانات حول موقع لبنان الإقليمي وكيف سيترجم ذلك في أي بيان وزاري، ومستقبل العلاقة اللبنانية السورية والموقف من سلاح المقاومة وكيفية محاربة الإرهاب، وتأتي في المرتبة الثانية قضايا من نوع إعادة تكوين السلطة عبر قانون إنتخابي يعتبره الحزب القضية الوطنية الأولى التي لا تتقدم عليها قضية أخرى، ناهيك عن قضايا أخرى متصلة بتوازنات الحكومة ومضمون بيانها الوزاري وتعيينات الفئة الأولى وتنفيذ مضامين الطائف، وأبرزها إعادة الإعتبار إلى مؤسسة مجلس الوزراء، المقر الخاص والنظام الداخلي إلخ...).

صحيح أن عامل الوقت اليوم ليس لمصلحة معظم اللاعبين المحليين، سواء أولئك المتحمّسون لفرنجية من الفريقين الآذاريين، أو أولئك الراغبون بوصول ميشال عون، وفي طليعتهم "الجنرال" نفسه وحليفه الماروني الأول سمير جعجع. ربما يصب الوقت بمعناه المفتوح على إحتمالات إقليمية ومحلية شتى، لمصلحة طرف لبناني أساسي هو "حزب الله" الذي ضمن النصاب الرئاسي سياسياً منذ لحظة تبني ترشيح فرنجية، ولم يعد مستعداً للتنازل عنه، بأرجحية أن ينعقد لميشال إلا إذا قرّر الأخير الإنسحاب "وهو لن يفعل ذلك إلا شهيداً.. شهيداً" كما يردد نائب رئيس مجلس النواب السابق إيلي الفرزلي.

إن أزمة الحريري تكمن في أن السعوديين لا يملكون رؤية للبنان رئيساً وحكومةً وتسويات، هم يفكرون بالمواجهة المفتوحة مع إيران ومقتضياتها. إذا كانت الصياغات الحريرية تصب لبنانياً في هذا الإتجاه فلن يعارض الديوان الملكي خيارات زعيم "المستقبل"، أما إذا كانت متعارضة فعندها تصبح عبارة عن إنتحار سياسي!

الكل في مأزق، الفراغ مشروع ومفتوح على كل الإحتمالات، ولعل الكلمة الأبرز التي قالها الحريري لنوابه: "أنا لا أطلب منكم السير بترشيح ميشال عون أنا أدعوكم إلى البحث عن كل الخيارات".

هل هناك خيار رئاسي توافقي جديد بدأ الهمس باسمه محلياً... تمهيداً لتسويقه خارجياً؟

كل المعلومات تقول إن الأزمة مستمرة والفراغ كذلك، والحلول الوسط لا يمكن الإتفاق عليها.

لبنان أمام تهديد أمني جدّي:

لا شكّ في أن لبنان جزء لا يتجزأ من المنطقة، ويعاني من كل أصناف التهديدات الأمنية التي تحدث من حوله، وإن كان مقارنةً بالساحات المحيطة به ينعم ببعض الأمن والهدوء، لعوامل كثيرة بعضها داخلي وبعضها الآخر خارجي، وبعضها الثالث يتعلق باستراتيجية الجيش والمقاومة والتناغم الصامد بينهما رغم الرياح والأعاصير والرغبات لدى البعض بفك أواصر هذا التناغم الذي أثبت أنه ثابت وعصيّ على التفكك،

لقناعة الجيش والمقاومة به من جهة، ونجاعة الخيارات وواقعيتها على الأرض من جهة ثانية، وربما لتلاقي مصالح بعض الدول النافذة في المعادلة اللبنانية على ذلك من جهة ثالثة.

إلا أن هذا لا ينفي أن لبنان بلد في عين عاصفة الإرهاب وأن دولاً دأبت على دعم هذا الإرهاب والإستثمار فيه، قد تكون متضررة من هدوء ساحته، أو لنقل لا تمانع من إستخدام الإرهاب وسيلة للضغط وتحقيق المكاسب بوجه حزب الله والدولة اللبنانية معاً... الأمر الذي يجعل الساحة اللبنانية مفتوحة على كل الإحتمالات.

ما من أحدٍ يشك في مصلحة الدول الأوروبية في عدم تفجّر الساحة اللبنانية ودخول الإرهاب إليها من بابه الواسع، لاعتبارات عديدة منها، الخوف من تدفق اللاجئين إليها، وحرصها على أمن جنودها في قوات الطوارئ الدولية، وما من شك في أن السلاح الذي يستخدمه الجيش اللبناني لمواجهة الإرهاب في جرود عرسال هو سلاح أميركي، وأن الأميركيين ينسقون مع الجيش والقوى الأمنية اللبنانية لإدارة عمليات تستهدف أفراداً أو مجموعات إرهابية هنا وهناك... إلا أن هذا لا يعني أن حرص هذه الدول المعلن على أمن وإستقرار لبنان كساحة، هو حرص تام وموافق للمواصفات اللبنانية والمصلحة اللبنانية في مواجهة هذا الإرهاب ودحره، لأن كثيراً من هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية تستثمر وجود هذا الإرهاب في إتجاهات عدة أهمها:

. إستمرار إستنزاف حزب الله والجيش السوري.

. الإمساك بالجيش اللبناني تحت ذريعة دعمه لمواجهة الإرهاب.

ـ ترك المجموعات الإرهابية ورقة تفاوضية قوية في أي مفاوضات قائمة أو قادمة مع روسيا وإيران وسوريا.

. إستخدام هذه المجموعات في عملية إرباك حزب الله في الداخل اللبناني عند الحاجة لذلك.

هذه الأهداف ليست مجرد قراءة تحليلية، بل هي وقائع تعكسها إفادات المعتقلين في السجون اللبنانية الذين يؤكدون أن لديهم حرية تامة في التنقّل من لبنان إلى سوريا عبر تركيا وبالعكس، إضافة إلى ما كشفته صحيفة السفير اللبنانية في عددها الصادر في الأول من آب ٢٠١٦ عن معلومات تؤكد أن الولايات المتحدة الأميركية منعت الجيش اللبناني من إستهداف أبو مالك التلي "أمير جبهة النصرة" في جرود عرسال، بعدما استطاعت أجهزة الإستخبارات اللبنانية من تحديد مكان "التلي" بدقة في جرود عرسال وحدّدت إحداثيات الموقع الذي يتواجد فيه، حيث رفض أصحاب القرار الأميركيين الذين ينسقون هكذا عمليات مع الجيش اللبناني، إعطاء الإذن باستهداف "التلي" بصواريخ "هيلفاير" الموجهة والدقيقة التي سلمتها أميركا للجيش اللبناني، والتي تطلق عبر طائرات "السيسنا".

هذا المنع الذي يبدو مستغرباً، يصبح مبرراً ومفهوماً عندما يتم إستكمال الصور من خلال معرفة دور ووظيفة جبهة النصرة في إستراتيجية ورؤية الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في المنطقة. هذه الجبهة التي لجأت إلى تغيير إسمها من جبهة النصرة إلى حركة فتح الشام وأعلنت على لسان أميرها أبو محمد الجولاني فكّ إرتباطها مع القاعدة، مباشرة بعد بدء الحديث عن إتفاق يتم التحضير له بين روسيا والولايات المتحدة على إستهداف الجماعات الإسلامية المتشددة التي تعتنق الفكر "الجهادي" وأيديولوجيا تنظيم القاعدة.

وعلى الرغم من تأكيد كل المراقبين والمحلّلين، على أن هذه الخطوة هي عبارة عن مسرحية مكشوفة ومعروفة الأهداف ولا تعدو كونها تغييراً للأسماء مع الحفاظ على نفس المضمون، خاصةً وأنها حازت على مباركة أمير تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، إلا أن الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها بدأوا التعاطي على الأرض وفي الإعلام مع حركة فتح الشام وكأنه فصيل معتدل.

هذا الأمر، كنا قد لفتنا في العديد من القراءات السابقة وبيّنا أنه ينطوي على مخاطر كبيرة على لبنان وأمنه، لأن الولايات المتحدة الأميركية قد تعمد مستقبلاً إلى إلزام الجيش اللبناني، التعاطي مع النصرة بصيغتها الجديدة، على أنها تنظيم معتدل، ولعلّ هذا الأمر، هو ما يبرر أسباب عدم سماح الولايات المتحدة إستهداف أبو مالك التلي من قِبل الجيش اللبناني.

تبقى النصرة النسخة الأصلية لحركة فتح الشام، وتبقى داعش الوجه الآخر للعملة نفسها، في أذهان اللبنانيين وفي إستراتيجية الجيش اللبناني والمقاومة، لذلك يستمر العمل من قِبل الجيش والأجهزة الأمنية اللبنانية على ملاحقة خلايا هذه التنظيمات أمنياً وعسكرياً، إلى درجة تمكننا من القول إن عمليات الإعتقال والمداهمة والتوقيف (أمنياً)، وعمليات القصف والإستهداف (عسكرياً) تكاد تكون شبه يومية في الداخل اللبناني وعلى الحدود مع سوريا لهذه المجموعات الإرهابية، الأمر الذي يكشف حجم تغلغل هؤلاء في الداخل اللبناني وفي صفوف النازحين السوريين وبعض الأوساط الفلسطينية.

التحقيقات مع العناصر والمجموعات الإرهابية التي يتم إعتقالها في لبنان تظهر:

١ . قدرة الأجهزة الأمنية اللبنانية على متابعة وإستدراج وإعتقال هذه المجموعات.

٢ . حجم تغلغل هذه المجموعات، وبالتالي حجم الخطر الذي ينجم عنها.

٣ . أن الأجهزة الأمنية اللبنانية إستطاعت إعتقال الغالبية العظمى من الذين نفذوا عمليات أمنية في لبنان.

٤ . أن تنظيم داعش بالتحديد قد أعطى الأوامر باستهداف الداخل اللبناني بقوة.

٥ . أن ثمة حرب أمنية حقيقية مستمرة بين المجموعات الإرهابية، والأجهزة الأمنية اللبنانية بمؤازرة أمن المقاومة، وأن الأجهزة اللبنانية حققت نجاحاً باهراً في إفشال عشرات المحاولات الإرهابية لتنفيذ عمليات أمنية في الداخل اللبناني.

وفي هذا السياق كشفت صحيفة السفير اللبنانية في ٣٠/تموز/٢٠١٦ أن الأجهزة الأمنية اللبنانية استطاعت من خلال إعترافات الإرهابيين الموقوفين، إفشال العديد من العمليات الإرهابية، وتحديداً العديد من الأهداف المدنية والعسكرية التي يضعها الإرهابيون خاصة "داعش" على لائحة إستهدافهم، من بينها تجمعات تجارية وأماكن تسلية، وكازينو لبنان، إضافة إلى مراكز عسكرية ومسؤولين لبنانيين وفلسطينيين، إلا أن أخطر أوامر داعش لمجموعاتها في لبنان، وتحديداً في مخيم عين الحلوة، هي أنهم خطّطوا لتنفيذ "كرادة" ثانية في الجنوب اللبناني.

يبقى أن نشير إلى أن الخطر الحقيقي على لبنان وحتى على سوريا يكمن في حركة فتح الشام التي يسعى الغرب وبعض العرب وإلى حدٍّ ما تركيا، إلى تنقية صورتها وتصنيفها على أنها حركة معارضة سورية معتدلة، مع معرفة الجميع بأنها الفصيل السوري الأكثر تماهياً وإلتصاقاً بالقاعدة وفكرها وأيديولوجيتها. وتكمن خطورة هذه الحركة الإرهابية في أن الهدف منها جعلها العصب العسكري الجامع لقوى المعارضة السورية تحت اسم جيش الفتح، وإستخدامها للضغط الميداني في الساحة السورية ضد النظام وحلفائه، تنفيذاً لأجندة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها.

السيد نصرالله للسعودية انتهى زمن المجاملة: ستهزمون

أطلق السيد حسن نصرالله في ٧/٢٩ دعوة لافتة للإنتباه في مهرجان تكريم القيادي المقاوم الراحل إسماعيل أحمد زهري (أبو خليل)، في بلدة النبطية الفوقا، تمثلت بالطلب من العلماء والفقهاء والمثقفين والنخب والقوى والشخصيات السياسية إدانة التطبيع المجاني بين السعودية والكيان الإسرائيلي، وقال: "هذا الموضوع ليس من مواضيع المجاملات، ممكن مع الأنظمة والحكومات والمؤسسات الدولية، واحد يُجامل هنا ويصمت هنا و"يطنش" هنا ويجد أنه ليس من مسؤوليته أو ليس من واجبه أن يعلن موقفاً هنا او هناك، ولكن فيما يتعلق بفلسطين وشعبها ومقدساتها و"إسرائيل" والقبول بها والإعتراف بها وإقامة العلاقة معها والتطبيع معها من أي كان، هذا ليس موضوع مجاملة".

وقد واصل السيد نصرالله، هجومه على السعودية، واعتبر أنّ أهمية ما جرى في حلب أخيراً "يرتبط بإسقاط المشاريع الإقليمية والأحلام الإمبراطورية". وتوجه إلى السعودية قائلاً "مشروعكم لا مستقبل له وأمامكم فرصة للتفاوض في اليمن والبحرين وسوريا وإلاّ فسوف تهزمون".

وأكّد أنه مع المشهد العربي الهزيل (القمة العربية الأخيرة) "يزداد تمسكنا بالمقاومة وكذلك الأمر بفلسطين".

واعتبر أن أكبر تطور سيئ في الحالة العربية حالياً هو إنتقال العلاقة بين السعودية و"إسرائيل" من السر للعلن، مشيراً إلى أنّ زيارة لواء متقاعد من المخابرات السعودية لـ"إسرائيل" ليست بداية علاقة وتنسيق، فهذا موجود بل هو إنتقال العلاقة من السر إلى العلن.

وإذ لفت النظر إلى أن السعودية تطبّع مع "إسرائيل" بالمجان، قال إن "تواصل الأمير تركي الفيصل مع "إسرائيل" ليس مخالفاً لسياسة السعودية بل هو بداية لإنتقال التواصل مع العدو إلى العلن". وأضاف أن "السعودية تتقبل وتطبّع وبعدها تعترف وتنسق مع إسرائيل، والفتاوى تجهز لذلك".

ونبّه إلى أن "أخطر ما في التطبيع السعودي التضليل الثقافي والفكري الذي سيرافق هذا المسار"، وأكد "أننا سنكون أمام كارثة فقهية وثقافية لأنّ المطلوب القبول والإعتراف شرعا بـ"إسرائيل".

وفيما أشار نصرالله إلى أنّ السعودية مصرة على مواصلة الحروب في كل الساحات ورفض الحوار في البحرين واليمن وسوريا وهي تبادر فقط باتجاه الإسرائيليين وبلا أثمان، أشار إلى أن "هناك إجراماً يحصل بحق أهل اليمن وهناك مجزرة ارتكبها الدواعش بغطاء سعودي في الصراري لأنّ هذه هي ثقافة السعودية والوهابية".

وإذ لفت النظر إلى أن "وزير الخارجية السعودي نصّب نفسه ولياً وحاكماً على الشعب السوري" قال "العرض الذي قدّمه (عادل) الجبير لروسيا مهزلة ومثير للضحك"، وشدد على أن السعودية ليست "في موقع من يوزّع الحصص، ومن يعقد الصفقات، ومن يقيم المساومات، ومن يفرض الشروط". وبرغم ذلك، أعلن نصرالله أن "حكام السعودية أمام فرصة ليعودوا ويتداركوا كل المواقف في المنطقة".

في الشأن البحريني، قال نصرالله "المعتصمون في البحرين منعوا السلطة حتى الآن من إعتقال الشيخ عيسى قسام" وأضاف "نحن نعلن تضامننا ووقوفنا مع الشيخ قاسم".

وحول الموضوع اللبناني طالب الحكومة بالمبادرة وإتخاذ موقف مما يجري الآن في بلدة الغجر وهي تحت سيادة لبنان، لافتاً النظر إلى ما يقوم به الإسرائيلي في الجزء اللبناني من بلدة الغجر، مؤكداً أنها "أرض لبنانية باعتراف الأمم المتحدة".

مؤتمر أميركي لتوطين النازحين:

كل المقاربات الدولية لقضية النازحين السوريين تصبّ في طاحونة إدماجهم في البلدان المضيفة، ومنها لبنان. آخر هذه المقاربات مبادرة أميركية ستطلق في ٢٠ أيلول المقبل، في مؤتمر مخصص للاجئين يعقده

باراك أوباما لقادة الدول على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. والأبرز في الإعلان غير الملزم الذي سيصدر عن المؤتمر، ويجري التفاوض حوله، أنه يحض الدول المضيفة على "البدء بالإجراءات القانونية وتجهيز البيئة الملائمة لإعطاء الجنسية للنازحين في الدول المضيفة بعد توفير شروط الإندماج الإجتماعي والإقتصادي لهم".

ويركز المؤتمر على مسائل قد تشكل أساساً لحلول دائمة لأزمة النازحين، ولا سيما "التعليم" و"إعادة التوطين" و"خلق الوظائف" و"الإلتزام" بالإنتقال من تقديم المساعدات للنازحين المحتاجين إلى مساعدتهم على تلبية حاجاتهم بأنفسهم، بكلمات أخرى: إيجاد طرق تساعدهم على الإندماج إقتصادياً ومعيشياً في البلدان المستقبلة بما ينهي تدريجياً ومع مرور الوقت الإعتماد على الخارج، لصالح اللجوء إلى حلول أكثر إستدامة، عبر الإعتراف بحقوق النازحين في الإقامة والعمل القانوني.

الخطر في الإعلان الأميركي المقترح، بحسب مصادر دبلوماسية لبنانية، أنه يدعو إلى مساعدة الدول المضيفة على التأقلم مع مكوث طويل الأمد للنازحين، ويأتي في سياق حشد الدعم للمبادرة التي سيطرحها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في الإجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في الأمم المتحدة في ١٩ أيلول، حول التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين في العالم. وتصف المصادر الإعلان الأميركي بأنه "أسوأ بمرات من تقرير بان كي مون".

المصادر الدبلوماسية أشارت إلى أن "لبنان أبدى، في نقاش أولي للإعلان الأميركي، تحفظات عن بعض البنود التي تتعارض مع الثوابت الوطنية والدستورية، مؤكداً أن عودة النازحين واللاجئين إلى بلادهم هي الحل النهائي المنشود. ورغم أن الجانب الأميركي أخذ ببعض الإقتراحات في مشروع النص، إلاّ أنّ لبنان يفضّل التريث في هذه المرحلة وعدم الإرتباط بأي مواقف، وإن كان الإعلان غير ملزم، تحسباً لتغييرات قد تدخل على النص المقترح".

وتؤكد المصادر أن "المخاوف من التوطين لم تعد مجرد فزّاعة تستخدم في المزايدات السياسية الداخلية بل باتت حبراً على ورق دولي". ورغم التأكيدات الدولية بأن مثل هذه التوصيات لا تتعلق بلبنان حصراً، إلا أن المصادر تشير إلى أن إرتكاز هذه المبادرات على ترسانة من المبادئ والمواثيق الدولية "تجعلنا نبدو في مظهر المخالف للمواثيق والعهود الدولية رغم أن لبنان لم يوقع على بعضها كإتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين".

ونلفت إلى أن كل المقاربات الدولية لإيجاد حلول طويلة الأمد لأزمة النازحين ترتكز على إدماجهم في المجتمعات المضيفة "وهو ما لا قدرة لنا على تحمله"، أو التوطين في بلدان ثالثة وهو ما يشكل حلاً لبعض

الحالات ولكن ليس حلاً شاملاً للأزمة، فيما يتم دائماً التغاضي عن خيار عودتهم الآمنة (لا الطوعية) إلى المناطق الآمنة في بلادهم.

ويؤخذ على هذه المقاربات أنها "تتعامل مع قضية اللجوء بالجملة، ومن دون الأخذ في الإعتبار خصوصيات بعض الدول، إذ لا يعقل أن يطبّق مبدأ وحيد على الجميع كأن يعتبر لبنان وألمانيا، مثلاً، بلدين مضيفين عليهما الإلتزامات نفسها، ناهيك عن أن دعوات الإندماج لا تنطبق بالمقدار نفسه على كل المجتمعات المستقبلة للاجئين والنازحين، إذ أن النازح السوري في لبنان أكثر من مندمج بفعل إنعدام حواجز اللغة والثقافة والهندام، وغير ذلك، الأمر الذي لا ينطبق على النازح السوري في البلدان الأوروبية مثلاً".

كما أن هذه المبادرات تدمج بين مفهومي اللاجئ (REFUGEE) والمهاجر MIGRANT علماً أن المفهومين مختلفان بحسب القانون الدولي، ولكل منهما إطار قانوني مختلف يحدد طريقة التعامل معه وواجباته تجاه الدولة المضيفة.

في موازاة ذلك تؤكد مصادر الخارجية اللبنانية: أن ضغوطاً أوروبية تمارَس على لبنان لتوقيع ورقة إلتزامات متبادلة في شأن قضية النازحين السوريين وقد طلب عدد من وزراء خارجية دول الإتحاد الذين زاروا لبنان، وآخرهم وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرولت قبل أسابيع، من المسؤولين اللبنانيين توقيع الورقة لتسهيل حصول لبنان على مساعدات. لكن لبنان لا يزال يبدي ممانعة لتوقيع الورقة التي تتضمن إلتزامات الطرفين بشأن أزمة النازحين، "لكنها من الناحية الأوروبية إلتزامات ضبابية كالتأكيد على العمل على مساعدة القطاع الخاص اللبناني على رفع مستوى المواصفات للتمكن من الدخول إلى أسواق الإتحاد الأوروبي، فيما المطلوب عملياً إلغاء بعض القيود أو تخفيفها أو تقديم إلتزامات مالية واضحة وقروض ميسرة عبر بنك الإستثمار الأوروبي. أما المطلوب من لبنان في المقابل، فهو الإلتزام بإجراءات إستيعابية تتعلق بالنازحين وتعليمهم وإعطائهم أوراقاً رسمية وصولاً إلى دمجهم".

نص تقرير بان كي مون حول اللاجئين والمهاجرين:

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي نشر في ٢١ نيسان الماضي تحت عنوان "بأمان وكرامة. التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين"، أثار مخاوف لبنانية بدعوته إلى إستيعاب اللاجئين والمهاجرين ودمجهم في كل مجالات الحياة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية، والإعتراف بحقوقهم في الإقامة والعمل القانوني، ودعم عودتهم الطوعية إلى بلادهم وفي الحالات التي لا تكون فيها الظروف مواتية لعودتهم، يحتاج اللاجئون إلى التمتع بوضع يسمح لهم بإعادة بناء حياتهم والتخطيط لمستقبلهم. وينبغي أن تمنحهم الدول المستقبلة وضعاً قانونياً وأن تدرس أين ومتى وكيف تتيح لهم الفرصة ليصبحوا مواطنين بالتجنس. ووجهت الخارجية اللبنانية في أيار الماضي رسالة إلى بان كي مون تبلغه فيها موقف لبنان بـ"رفض التوطين وأي شكل من أشكال التجنيس وأي شكل من أشكال البقاء الطويل للسوريين في لبنان.

أزمة الحريري وتياره مستمرة مالياً وتنظيمياً:

لا يبدو أن أزمات الحريري وتياره السياسي تميل نحو الإنفراج، لأن كل الخطوات التي يتم الحديث عنها لا تعدو كونها كلاماً وأمنيات، فأزمة الحريري التنظيمية في تياره في حالة تفاقم مستمر ومتزايد، وحركات الإحتجاج الداخلية على عدم دفع الرواتب بلغت حدود التجمع والتظاهر أمام مؤسسات التيار ومراكزه خاصة في الشمال، في الوقت الذي قام فيه الحريري بتأجيل المؤتمر التنظيمي العام لإعادة هيكلة التيار وترتيب وضعه الداخلي على كل الصُعد إلى تشرين الأول القادم، والسبب في ذلك، معرفة الحريري أن لا نجاح لأي إجراءات تنظيمية أو إدارية داخلية من دون حلّ الأزمة المالية للحريري على مستوى مؤسساته، وللتيار على مستوى إفراج السعودية عن الدعم المالي المخصص له.

لكن لا يبدو أن الحريري وتياره سيستطيعان في هذه الفترة الزمنية حل المعضلة المالية التي بلغت حدوداً كبيرة جداً من التعقيد، إلى درجة أن المعطيات تفيد أن الحريري يحتاج إلى مليار دولار لدفع مستحقات مالية لتياره ومؤسساته في لبنان، وأربعة مليارات دولار لتسوية الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها مؤسساته في الخارج وعلى رأسها "سعودي أوجيه" (وهذا ما سيفرد له عنواناً خاصاً).

هذا الوضع المأزوم، دفع ببعض أهل البيت عند الحريري للتمرد على قراره وعلى رأسهم فؤاد السنيورة الذي صوّب مراراً على الرئيس نبيه بري بشكل يخالف توجهات سعد الحريري وكان آخرها في مؤتمره الصحافي بعد الجلسة (٤٣) لانتخاب رئيس للجمهورية في ٢٠١٦/٨/٨ الأمر الذي أزعج الحريري ودفعه للطلب من السنيورة إصدار بيان إعتذار للرئيس نبيه بري ففعل السنيورة مكرهاً، وتقول المعلومات في هذا الصدد أن الحريري قد ضاق ذرعاً بالسنيورة وتصرفاته التي تتخطى دائماً توجهات وتوجيهات سعد الحريري، إلى درجة أن الحريري قال في أحد مجالسه الخاصة: إنه بات يرى في السنيورة عبئاً عليه وأنه لولا خوفه من قيام السنيورة بحركة إنقلابية عليه لألزمه الصمت التام، معتبراً أن السنيورة أذكى من الإنشقاق عن الحريري كما فعل أشرف ريفي ولكنه قادر بفعل عوامل عديدة وعلاقات متشعبة إزعاج الحريري وإقلاق راحته.

وتظهر المعطيات أن الأزمة السياسية للحريري باتت أعمق من أي وقت مضى، فهو لا يقدر أن يتبنى عون لرئاسة الجمهورية ولا يستطيع الإستمرار بترشيح سليمان فرنجية، ويدرك أن عودته لرئاسة الحكومة باتت مرتبطة بأمرين اثنين:

. الأول: القبول بعون رئيساً.

. الثاني: التفاهم مع حزب الله على إدارة البلاد في المرحلة القادمة.

وكلا الأمرين لا يمكن للسعودية القبول بهما من جهة، ويشكلان للحريري مقتلاً في السياسة من جهة ثانية، إذ أن ترشيح الحريري لسليمان فرنجية أدى إلى إنشقاق أشرف ريفي وإعتراض خالد الضاهر وحدوث بلبلة في أوساطه الشعبية أفقدته قسماً وازناً من شعبيته، فكيف إذا سار الحريري في خط سياسي إستجاب فيه لمطالب حزب الله ورضي بالجنرال ميشال عون رئيساً للجمهورية، وهذا الأمر عكسته نتائج إستطلاع الحريري لآراء نوابه في إجتماع كتلته النيابية في ٢٠١٦/٨/١ عندما عرض عليهم مسألة تبني المستقبل لترشيح عون، فكانت النتيجة ٣ نواب مع، والباقي ٣٢ ضد، الأمر الذي وضع ويضع الحريري أمام خيارات سياسية مرة جداً، فهو غير قادر على تبني الحلّ والتفاهم مع حزب الله وعون، ولا يمكنه العودة إلى رئاسة الحكومة إلا بمثل هذا التبني.

سعودي أوجيه للسعودية مقابل دفع ديونها:

بعد أن بلغت الدعاوى المقامة ضد الحريري في السعودية ٣٧ ألف دعوة قضائية من العمال في شركة سعودي أوجيه على خلفية إمتناع الحريري عن دفع رواتبهم منذ ٩ أشهر، لاح في الأفق بوادر حل لهذه الشركة يقوم على حرمان الحريري من الشركة مقابل دفع ديونها. وفي آخر الأخبار الواردة من الرياض أن الرئيس سعد الحريري دخل في المرحلة الأخيرة من المفاوضات مع الحكومة السعودية، لإعادة هيكلة وتنظيم شركة "سعودي أوجيه" وحسب المعلومات فإن الإتفاق المتوقع إنجازه قريباً يقوم على تملك الحكومة أو رجال أعمال من العائلة المالكة الشركة التي أسسها رفيق الحريري قبل عدة عقود، وأن يصار إلى تولي الجهة الشارية مسؤولية جميع الديون والإلتزامات المالية المستحقة على الشركة.

وقالت المصادر إن قراراً ملكياً قضى بأن يتم فصل شركة "أوجيه للصيانة" عن مجموعة "سعودي أوجيه"، وأن تبقى الشركة الأولى مملوكة من قبل الرئيس الحريري، على أن يتولى إدارتها بصورة كاملة رجل الأعمال اللبناني خير الدين الجسر (يحمل الجنسية السعودية ومقرب جداً من أفراد بارزين في العائلة المالكة)، ومن المفترض أن تدر هذه الشركة أرباحاً غير قليلة على الحريري، لأن أعمالها تنحصر في صيانة القصور الملكية وبعض المباني الخاصة بالحكومة وهي ذات أكلاف محدودة قياساً بالأعمال التي تقوم بها.

وتفيد المصادر بأن الحريري مضطر إلى الرد على العروض بصورة فورية، وهو يواجه أزمة إضافية ناجمة عن إستحقاقات خاصة لمصارف لبنانية في ذمته، ويجري الحديث هنا عن نحو ٥٨٠ مليون دولار أميركي علماً بأن تطوراً سلبياً استجد تمثل في تراجع قيمة أسهم شركة الإتصالات التركية التي يملك فيها الحريري نسبة كبيرة من الأسهم فيها عبر شركة "أوجيه تيليكوم" التابعة لـ"سعودي أوجيه"، وهذا التراجع سيؤثر على الشركة الأم (سعودي اوجيه) الأمر الذي يدفع الحريري للموافقة الفورية على العرض السعودي.

وبحسب المراقبين فإن السعودية أرادت للحريري من خلال هذه الصفقة أن يبقى على قيد الحياة، من دون أن يستعيد عافيته المالية السابقة، في محاولة تأديب مدروسة للشاب الذي تصرف في مرحلة من المراحل وكأنه أحد أفراد الأسرة الحاكمة وتطاول على بعض أفرادها.

المخيمات الفلسطينية وخطر التغلغل الإرهابي فيها:

سلطت الأضواء في الأسبوعين الماضيين على المخيمات الفلسطينية في لبنان، وخاصة مخيم عين الحلوة، الذي بات يسمى بعاصمة اللجوء الفلسطيني في الشتات، من بوابة وجود خلايا إرهابية داخل المخيم تنتمي إلى تنظيم داعش وجبهة النصرة، ومرادفاتهما من المجموعات التي تعتنق الفكر الوهابي والتكفيري، وذلك على خلفية الإعترافات التي أدلى بها موقوفون لدى الأجهزة الأمنية من جهة، والتهديدات التي أطلقها تنظيم داعش داعياً أنصاره في مخيم عين الحلوة وفقاً لمعلومات إستخبارية إلى تنفيذ عمليات إنتحارية ضد الجيش اللبناني وشخصيات لبنانية، ومناطق لبنانية تحديداً في الجنوب اللبناني حيث تقول المعلومات أن داعش طلب "كرادة ثانية في الجنوب".

كل هذه المعلومات وغيرها من سيناريوهات ومخططات لأعمال إرهابية يُخطَّط لإنطلاقها من المخيمات ومخيم عين الحلوة بالتحديد، ملأت صفحات الصحف اللبنانية، ونُسبت المعلومات إلى مراجع ومصادر أمنية، وتحقيقات وإفادات لموقوفين من داعش لدى الأجهزة الأمنية اللبنانية، الأمر الذي فاقم الخوف باتجاهين:

. خوف اللبنانيين من المخيمات التي تقع كلياً خارج سلطة الدولة.

. خوف داخل المخيمات الفلسطينية من أن ينزلق الوضع في مخيم عين الحلوة تحديداً إلى صِدام أمني وعسكري واسع مع الجيش اللبناني والقوى الأمنية اللبنانية، نتيجة سيطرة منظمات إرهابية أو تكفيرية على بعض الأحياء في المخيم المذكور، إضافة إلى وجود مجموعات وعناصر مؤيدة ومبايعة للنصرة وداعش في المخيم المذكور، باتت تشكل خطراً حقيقياً على أمن المخيم وعلى محيطه.

الدولة اللنبانية وأجهزتها الأمنية والعسكرية خاصة الجيش اللبناني حددوا بتصريحات أو تلميحات أو تسريبات أوردتها الصحف اللبناني أن الدولة والجيش لن يسمحوا أن يشكل مخيم عين الحلوة منصة لإستهداف الأمن والاستقرار في لبنان، وأن الجيش والأجهزة الأمنية لن يتهاونوا في إستهداف وملاحقة كل من يسعى لذلك داخل المخيم وخارجه، علماً أن الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية يعتبرون أن حلّ مشكلة التهديد الإرهابي من داخل عين الحلوة، من الأفضل أن يكون داخلياً من داخل المخيم، من قِبل المنظمات الفلسطينية الفاعلة وعلى رأسها حركة فتح. إلا أن "فتح" يبدو أنها منشغلة الآن بمشاكلها الداخلية وأزماتها المالية والتجاذبات بين

مسؤوليها وقيادييها، وباتت عاجزة عن حل مثل هذه المشكلة المتشعبة، بعد أن أصبحت الجماعات المتماهية مع فكر القاعدة وداعش في المخيم أكبر من أن يُقضى عليها بسهولة.

أمام هذا الواقع تبدو الفصائل الفلسطينية حريصة على معادلة عدم السماح بالمس بالأمن اللبناني من المخيمات الفلسطينية وأن أمن لبنان من امن المخيمات. إدراكا منها لخطورة حماية المخيمات للإرهاب والذي قد يكلف الفلسطينيين أثماناً باهظة مماثلة للثمن الذي دفعه أهالي مخيم نهر البارد في الشمال عام ٢٠٠٧.